«حقوق الإنسان في لبنان» في الذكرى الـ٤٩ للإعلان العالمي

لودي متى - رانيا برو

١٠ كانون الأول ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فكان المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب والأمم كافة كما يسعى جميع أفراد المجتمعات وهيئاتها إلى توطيد أسس هذه الحقوق والحريات في خلال التعليم والتربية.

هذا القانون الذي وقّع عليه لبنان نصّ في مادته الثالثة «على حق كل فرد في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه» وفي مادته الخامسة «على عدم جواز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية والحط بالكرامة» وفي التاسعة «لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً».

اليوم، يحتفل العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفي لبنان، أقيمت للمناسبة ندوات حملت معاني طغى عليها الاستغراب والأسف على مئات المعتقلين والأسرى الذين يقبعون داخل سجون الاحتلال الاسرائيلي ويتعرّضون لأبشع أساليب التعذيب انتهاكاً لانسانيتهم... كما لايزال مصير آلاف المحظوظين والمفقودين خلال الحرب مجهولي المصير وسط إهمال متزايد للدولة... واللبنانيون تعوّدوا على طرق انتهاك حرية الانسان في التعبير عن رأيه، وفي التجمّع السلمي وفي ممارسة حقوقه ولاسيّما في الانتخاب، والقمع المستمر للحريات النقابية والعمالية وسلب حق المشاركة لأفراد المجتمع لمواطنين وإلى ما هنالك من أساليب للقمع والحدّ من الحريات.

«الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ومؤسسة جوزيف ولور مغيزل» قوّمت حالة حقوق الإنسان للعامين ٩٦ و٩٧ على صعيد التشريع والممارسات، فعرض الدكتور فادي مغيزل التقرير الفعلي الأول في مشروع لبنان الحصيلة الديموقراطية (٩٧ - ٩٩) كما أعلن عن أهداف وشروط جائزة جوزيف ولور مغيزل.

عقدت الجمعية أمس مؤتمراً صحافياً في نقابة الصحافة في حضور الرئيس سليم الحص، الدكتور عصام نعمان، السفير فؤاد الترك، سايد فرنجية، منح الصلح، الجنرال أنطوان نصر وشخصيات سياسية واجتماعية.

رحب النقيب محمد البعلبكي بالحضور، ثم عرضت أمينة سر الجمعية اللبنانية لبلى حرب برنامج المؤتمر الصحافي بعدها استعرض رئيس الجمعية ابراهيم العبد الله حالة حقوق الإنسان بعد مرور نحو النصف قرن على إطلاقها، وعرض جملة الانتهاكات المزمنة وهي الاحتلال الاسرائيلي لجزء كبير من الوطن، واعتقال الأسرى، «والنظام الطائفي الذي أصبح يأخذ طابع النظام المذهبي الضيّق، ويبدو أن الدولة قد عكست مبدأ إلغاء الطائفية وكرّستها في البنية اللبنانية». وأشار إلى «أن سياسة الدولة تطعن في الصميم الحق في المساواة بين المواطنين».

ومن الانتهاكات أيضاً الخروج على دولة القانون حيث اعتبر العبدالله ان الوقاية للحكم من الديكتاتورية هو الالتزام بدولة القانون أي الالتزام بنص الدستور. ومن المؤسف أن التوجّه في سياسة الدولة هو مبدأ التسويات في معالجة الأمور، ومراعاة الخواطر أحياناً.

ومن أبرز الانتهاكات لحقوق الإنسان، حسب التقرير الذي أعده إبراهيم العبد الله:

الرئيس الحص مشاركا في الذكرى مع اهالي المعتقلين

اهالي المخطوفين امام مكتب الامم المتحدة

إلقاء القبض والحجز بصور اعتباطية، وعدم تصنيف أماكن التوقيف والسجون. ومنع التجمع والتظاهر والتعبير عن الرأي وقد تجسّد ذلك في ملاحقة المواطنين الذين أرادوا التوقيع على العريضة الانتخابية، أضاف العبد الله: «لقد جاء تطبيق قانون الاعلام المنحاز، ليضيق على حرية إبداء الرأي والتعبير. كما استمرت الحكومة وبشكل فاضح بالامتناع عن تسلّم العلم والخبر بإنشاء الجمعيات ولقد أبرز العام الماضي إصرار الحكم على موقفه من الانتخابات.

في المقابل عرض، الخطوات الهامة التي قام بها لبنان، في تعزيز حقوق الإنسان، فصادق على عدد من الاتفاقيات الدولية الهامة. واستقبل وفوداً من مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية تتعاطى بموضوع حقوق الإنسان. كما فعّل المجلس الدستوري، ولجنة حقوق الإنسان البرلمانية نشاطها خلال العام الفائت، وأشار إلى أن هذه الانجازات من شأنها تعزيز حقوق الإنسان والالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان قولاً وفعلاً، وانتهاج سياسة وطنية للتخفيف من الطائفية تمهيداً لإلغائها، وإلغاء القانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٤، الذي وسع من حالات الحكم بالإعدام، والعودة إلى القانون الأساسي.

وتكلّم الأمين العام لـ«مؤسسة جوزيف ولور مغيزل»، الدكتور فادي مغيزل عن المسار الديموقراطي في لبنان، وعن برنامج «مرصد الديموقراطية في لبنان» الذي يشتمل على تقارير توثيقية مرحلية ودراسات، وتحقيق ميداني، وأعلن أن الهدف الأساسي هو خلق مجال نقاش ديموقراطي.

وأشار إلى أن هدف جائزة مؤسسة مغيزل ١٩٩٨ هو تشجيع نشاطات وأعمال غايتها تعزيز السلم الأهلي وحقوق الإنسان، والجائزة هي رمزية من أعمال الفنان سمير الصايغ، مرفقة بمبلغ قدره خمسة آلاف دولار أميركي، وأعطى لمحة موجزة عن المؤسسة، وعن برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

واستعرض فادي مغيزل في كلمته بعض المسائل المتصلة بالديموقراطية في لبنان ومنها عمل الهيئات التمثيلية وفي مقدمها مجلس النواب لناحية الدور الذي اضطلع به في فصل السلطات ورقابة المجلس على أعمال الحكومة، الأداء الحكومي لجهة اتصاف الأعمال الحكومية بالشفافية والعلنية، عمل الادارة ودور هيئات الرقابة، تحرك القضاء، نشاط الأحزاب والقوى والكتل البرلمانية، مدى احترام حقوق الإنسان المدنية، الانتخابات وبخاصة البلدية منها، النقاش الديموقراطي... ولاحظ مغيزل أن مبدأ فصل السلطات لا ينفذ وذلك عبر حصر المقررات بما يسمى «الترويكا الرئاسية» إضافة إلى حصول خرق لمبدأ الشرعية الانتخابية والتمثيل الشعبي، وخلل في الرقابة والمحاسبة النيابية على أعمال الحكومة.

وتوقف عند ظاهرة تنامي المعارضة من داخل الحكومة، كما تحدث عن مساع للحد من الحريات الإعلامية تجلت عبر الاستنسابية والانتقائية في تطبيق قانون الاعلام المرئي والمسموع لناحية إقفال بعض وسائل الاعلام غير المرخص لها دون أخرى، إضافة إلى تدني مستوى الخطاب السياسي تجلى بأسلوب التخاطب بين السياسيين.

أما الإيجابيات فقد عرضها مغيزل من خلال تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني، عمل القضاء الدستوري، بروز هامش معين من الاستقلالية في عمل أجهزة الرقابة المالية.

«امهات الخميس»

استثنائيا، وبمناسبة الذكرى التاسعة والاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، جاءت أمهات الخميس واعتصمن امام المقر الدولي للصليب الاحمر، حاملات صور اولادهن الاسرى والمعتقلين، رافعات يافطات التنديد بحكام لبنان والعالم، وطالبن بالتحرك لكشف مصير الاسرى، لأنهم اليوم مطالبون، وغدا محاسبون، والسكوت عن حقوق المعتقلين خيانة بحق الوطن والانسانية.

«امهات الخميس»، لم يعتصمن وحدهن هذا الاسبوع، اذ حضر الرئيس سليم الحص، النائب حسين الحاج حسن، النائب السابق عصام نعمان، رئيس «الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان» ابراهيم عبدالله، رئيس «اللجان والروابط الشعبية» معن بشور، رئيسة المجلس النسائي لبندا مطر، اضافة الى ممثلين عن الاحزاب الوطنية والفصائل الفلسطينية.

اطلع الرئيس الحص على اوضاع المعتقلين من امهاتهم، فمنهم من انهوا محاكمتهم ولم يعودوا، ومنهم من لم يحاكموا، وآخرون مجهولو المكان والمصير، واجمعت الكلمات التي القيت على ادانة اسرائيل، والتحضير لوثيقة دولية، توقع من جميع ابناء العالم للمطالبة بالتنفيذ الفعلي للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

في البداية تلا رياض عيسى رسالة موجهة من الاسرى الى امهاتهم المعتصمات، وهم يشعرون بالاسى، لأن الدولة اللبنانية لم تتبن قضيتهم. وتزداد اوضاعهم الغذائية والصحية سوءاً.

واعلم الاسرى امهاتهم أن الاسرائيليين منعوا عنهم الزيارات من قبل المحامين والاصدقاء، وان محكمة العدل الاسرائيلية شرعت التعذيب، وسمحت لجهاز الاستخبارات العامة «الشاباك»، ما اصطلح على تسميته الضغط الجسدي والنفسي المعتدل. كما يستخدم المحققون اساليب محظورة. وهذا ما يدفع المعتقلين الى التحضير لاضرابات وانتفاضات في السجون الاسرائيلية، وقد بدأت الامور تأخذ هذا المنحى التصعيدي في العديد من السجون.

ثم القى يحيى المعلم كلمة أهالي المفقودين، معتبرا ان قضية المفقودين هي قضية انسانية، وعلى الدولة القيام بمساع واتصالات دولية لكشف مصير المفقودين.

وبعدها كانت كلمات لشباب واطفال يطالبون بعودة ذويهم الاسرى.

الرئيس الحص لم يستغرب عمل اسرائيل لأنها عودتنا على انتهاك كل القرارات والمواثيق والقوانين الدولية، ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي كفل حرية الفرد وحقوقه في وطنه.

اضاف «ما استطاعت اسرائيل تأديب لبنان بقتل ابنائه ولن تستطيع تأديبه باعتقال ابطاله، اما رد لبنان فهو مزيد من الصمود ومزيد من التصدي والمقاومة، ويؤلمنا ان الاسرة الدولية تنكر على اللبنانيين حقهم المشروع في الدفاع عن ارضهم وكرامتهم.

وطالب الرئيس الحص الاسرة الدولية، عبر الصليب الاحمر، بالتزام شرعة الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان التزاما حقيقيا، فتنظر الى قضية لبنان بعين العدل والانصاف، والحق بأبسط معانيه، وبرعاية شؤون المعتقلين في سائر السجون الاسرائيلية، والعمل على الافراج عنهم.

واكدت لبندا مطر على كلام الرئيس الحص، وقالت انها تعمل اليوم على اصدار نداء بالافراج عن المعتقلين، وستسعى لتوقيعه من المسؤولين.

«حقوق الانسان» في نقابة الصحافة (تصوير: جورج فواز - رمزي الحاج)

من جهته، اشار النائب حسين الحاج حسن الى ان العالم الذي يغطي جرائم اسرائيل، هو نفسه الذي يؤدي الى قتل الاف الاطفال في العراق، ولفت الى «اننا لم نشهد حتى اليوم، تطبيقا فعليا لاعلان حقوق الانسان». مشيرا الى ان المقاومة هي امل المعتقلين كما المحررين.

اما الدكتور عصام نعمان فاعلن ان منظمة العفو الدولية تباشر، من جوهانسبورغ حملة عالمية، يوقعها ملايين الناس لتنفيذ الاعلان العالمي.

المخطوفون والمفقودون

لا تزال قضية المخطوفين والمفقودين ابان الحرب اللبنانية قضية مشوشة وغير مضمونة النتائج لاسيما في ظل تهاون السلطة في ملاحقة اوضاعهم ومعرفة اماكنهم لدرجة انها تطلب من اهالي المفقودين ان يصدروا وثائق وفاة لأولادهم.

اشارة الى ان نحو ١٥٠٠٠ لبناني وفلسطيني فُقدوا وخُطفوا خلال الحرب الاهلية لاسيما في بداية الثمانينات وما زالت اوضاعهم مكتومة ومجهولة حتى اليوم.

اهالي المفقودين والمخطوفين عمّاوا في اليوم العالمي لاعلان شرعة حقوق الإنسان عن حقهم في استرداد ذويهم او على الاقل التزوّد باخبار عنهم، كذلك يسألون عن حق اولادهم في احترام انسانيتهم والاهتمام بهم كأناس تعرضوا لانتهاك حريتهم.

الوالدات الثكالى يفقدان اولادهن، والزوجات المتألمات من فراق الرفيق عبّرن عن ماساتهن بحرقة وألم ورفعن يافطات تقول «من حقنا ان نعرف مصيرهم».

دعت الى هذا اللقاء «لجنة أهالي المخطوفين والمعتقلين» و«لجنة الدفاع عن الحريات» امام المقر الاعلامي للأمم المتحدة الفارغ من موظفيه (لانتقاله الى مبنى الاسكوا) وغاب عنه السياسيون والرسميون رغم تلقيهم الدعوة للمشاركة.

المحامي سيّان برّاج ممثل «لجنة الدفاع عن الحريات» وعضو «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صاح صلاح علقا على المسألة بالقول «لانزال نطالب بهذه القضية التي تهملها الدولة التي لم تعلن حتى الان ما يدل على انها قامت بالاستقصاء والتحري، وقد مضى على الرؤساء الثلاثة لكن حتى الان لم نجد التزاما او جواباً رسمياً عن القضية ولم نلمس سوى كلمات التعاطف التي لا تجدي نفعا وأكد برّاج انه «اذا لم تقابل الدولة مطالبة الاعتصام بالجدية والايجابية سنتوجه الى تحرك دولي وعالمي والى الأمم المتحدة التي نحن على اتصال دائم بها».

الدفاع عن الدستور والحريات

وعقدت كل من «لجنة الدفاع عن الدستور والحريات» و«مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان) و«مؤسسة حقوق الانسان الجديدة - انترناسيونال - البعثة الدائمة لبنان» مؤتمرا صحافيا مشتركا عرضت فيه لأوضاع حقوق الانسان في لبنان في الفترة الممتدة بين ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ و١٠ كانون الأول ١٩٩٧.

الديار ١١/١٢/٩٧